مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٣٠- ٤٠
DOI: 10.21928/juhd.20170315.02, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-776

أثر المجتمع المدني على الحكم الراشد *

أ.د. حسن الساعوري / جامعة النيلين– السودان

المقدمة

أدبيات الحكم الراشد لم تتطرق إلى الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في احتمال نجاحه وترسيخه أو فشله تعثراً أو موتاً. لم تتوفر دراسات مباشرة في الموضوع هذا بحيث يوجد ما يشبه القواعد الاجتماعية الضرورية لبناء ورعاية نظام سياسي راشد. ركزت الدراسات على ماهية الحكم الراشد وآلياته وأشكاله المختلفة، ولكنها أغفلت أساسيات الانتقال إليه من نظم الاستبداد. كانت هذه هي مشكلة الدراسة، والتساؤلات المتعلقة بها لبحث الإجابات الممكنة، تتضمن أسئلة الدراسة الآتي:

هل هنالك أي علاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكم الراشد؟ أتكون هذه علاقة إيجابية أم سلبية؟ كيف يكون تأثيرها على آليات الحكم الراشد؟ المنهج الضروري لهذه الدراسة هو المنهج المتكامل الذي يتضمن الوصف والتاريخ والقانون.

الفرضية الأساسية تقول: توجد علاقة إيجابية بين نجاح الحكم الراشد ودور منظمات المجتمع المدني التي يعتبر نشاطها مساعداً لنمو ورعاية منهج قبول الآخر والتعايش معه كمحور أساسي للعملية الديمقراطية. ذلك هو منهج التوفيق بين الآراء والمواقف المتعارضة. يتكون هذا البحث من مقدمة وعدد من المحاور تتمثل في ماهية الحكم الراشد وآلياته، والكيفية التي تعمل بها هذه الآليات، ثم علاقة ذلك بوظيفة منظمات المجتمع المدني المرتبطة بالعملية التدريبية القائمة على منهج استيعاب الآخر لا منهج إقصائه.

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الثالث– المشترك لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٦

الحكم الراشد:

الحكم الراشد عبارة عن مبادئ عامة تتنزل إلى الواقع بواسطة أسلوب محدد وآليات متفق عليها، بوجود مؤشرات خاصة لكل مبدأ، وذلك لتحقيق المصالح العامة للمجتمع، أياً كان ذلك المجتمع، ومن ثم المساهمة في التنمية المستدامة والتطوير والذي يواجه المتغيرات الظرفية دون تهديد الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ذلك لأن الحكم الرشيد يتمثل في جملة "من المبادئ الكلية والمعايير السياسية التي تجعل الحياة الجمعية في المجتمع السياسي حياة منتجة مثمرة، تسمح للأفراد بتطوير حياتهم وتحقيق الإمكانات النفسية والفكرية والإبداعية والتعاونية الكامنة فيهم في أجواء من الحرية الضرورية لتطوير هذه القدرات الكامنة"[1]. فهي إذن، مبادئ وآليات وأسلوب وممارسة. تتكامل مع بعضها البعض إيجاباً أو سلباً.

يمكن تلخيص مبادئ الحكم الراشد في ما يلي:

١. **المشاركة:** لما كانت المصالح العامة لا تعرف إلا بواسطة المواطنين أنفسهم، فتكون ضرورة مشاركتهم جميعاً في عملية صناعة القرار، وذلك لا يتم إلا بكفالة الحريات، من غير أي قيود أو شروط.

٢. **سيادة القانون:** إخضاع الجميع، مسئولين كانوا أو مواطنين (قيادة وقاعدة) لمجموعة من القواعد العادلة (القوانين)، ثم اعتماد آلية تنفيذ ذلك.

٣. **الشفافية:** أن تكون عملية صنع القرار مفتوحة للجميع، وأن يواكب ذلك ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات الضرورية، سواء كان ذلك في الدوائر الحكومية أو الشعبية.

٤. **الاستجابة:** ضرورة وجود تفاعل إيجابي بين المؤسسات العامة والمواطنين، وأن يكون نتيجة: ذلك حل المشاكل وتحقيق الحاجات الواردة في مطالبهم أو شكواهم.

٥. **المساواة:** مساواة المواطنين في تكافؤ الفرص لتحسين ظروف الحياة للجميع.

٦. **الفعالية والكفاءة:** ضرورة قدرة المؤسسات العامة والإجراءات الرسمية لتحقيق النتائج المستهدفة، بالسرعة الممكنة، وبالاستفادة من الموارد المتاحة.

٧. **المساءلة:** المعنى بذلك مساءلة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بواسطة الجماهير، ومحاسبتها في أدائها العام.

ليكون الحكم رشيداً، لابد أن تطبق هذه المبادئ في حياة المجتمعات، إذ أن الإيمان بها وحدها ثم إعلانه لا يكفي، فلا بد أن تتنزل النظريات إلى الواقع المعاش في المجالات السياسية (مؤسسات الحكم والإدارة)، والاقتصادية (المؤسسات الاقتصادية الرسمية والشعبية)، والاجتماعية (منظمات المجتمع المدني). تلك هي الآليات التي عبرها تحول المبادئ أعلاه إلى وقائع، هي الحكم الراشد. ذلك يعني أن هذه الثلاث هي الآليات المناط بها تحقيق الحكم الراشد، كل فيما يليها، ولكل

[1] لوي صافي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٥م)، ص١٦.

واحدة مؤشرات خاصة بمدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الغايات المتفق عليها. لكي يتم ذلك لابد من الالتزام بأسلوب محدد في عملية اتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بتوزيع الموارد: كيفية توزيع السلطات التنفيذية والتشريعية (مركزياً ومحلياً)، وإشراك المعنيين بالأمر في اتخاذ القرار. ومن ناحية أخرى، لابد من الالتزام بأسلوب محدد في تنفيذ القرارات والسياسات العامة: كيفية التنفيذ ومتابعة المستجدات في هذه المرحلة إلى حين تحقيق الهدف أو ضياعه نتيجة الأسلوب المتفق عليه في المساءلة والمحاسبة حسب الأداء، وهو الأسلوب المسمى بالتداول السلمي للسلطة.

الذي يعني هذه الورقة علاقة منظمات المجتمع المدني في تنزيل مبادئ الحكم الراشد المذكورة آنفاً. فيما ما يليها من صلاحيات، ألا وهي كل ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية. ما يهم هنا أسس وقواعد تنظيم المجتمع المدني: ما مدى تنظيمه وقوميته وتوجهاته واستقلاله، ثم مدى قدرته على تعبئة المواطنين واستيعابهم في النشاط الطوعي في مجالات النشاط الاجتماعي المتنوعة تنوع اهتمام المواطن. أضف إلى ذلك قدرة المجتمع المدني على محاسبة السلطة وتوجيهها لخدمة الأهداف العامة، في كل منظمة، والأهداف العامة للرأي العام. هل يعني ذلك أن للمجتمع المدني دور في الحكم الرشيد؟ إن كان كذلك؟ فما هو وكيف يتم بالصورة المطلوبة؟ الصفحات التالية تجيب على هذا التساؤل.

المجتمع المدني:

كثر الحديث في نهاية القرن العشرين، ومطلع القرن الجديد، عن منظمات المجتمع المدني، وقد شاع هذا الأمر في كل العالم. ولا نكاد نجد دولة من الدول، متقدمة كانت أم نامية، إلا ويتردد فيها إعلامياً، ذكر المجتمع المدني ومنظماته المختلفة، المجتمع المدني ليس بالمفهوم الجديد، ولا هو مصطلح مستعار من ثقافة وإلى ثقافات أخرى، فهو حقيقية مفهوم طارف وتليد، والجديد في الأمر تسليط الأضواء الإعلامية على الدور الجديد الذي يمكن أن ينفرد به في المجالات، السياسية وفي الاقتصادية وفي الاجتماع، ولذلك كان لزاماً عل العلماء والمهتمين وغيرهم دراسة هذا الأمر.

دراسة منظمات المجتمع تبدأ بتعريف المفهوم، ثم بالتطور التاريخي، ثم بنوع المنظمات، ثم بوظيفتها ثم بوسائل النشاط الذي يعقبه الإيجابيات والسلبيات ثم أخيراً دورها في التنمية ودورها في الديمقراطية[1].

[1] Hitcher, Dell, and Harold. W, Modern Government, (New York: Mead and Company), 1962, p.251.

المجتمع المدني: المفهوم والممارسة:

ماذا يقصد بمفهوم المجتمع المدني؟ نشأ هذا المفهوم في الدراسات السياسية في العصر الحديث ليفرق بين كل ما هو حكومي، وكل ما هو غير حكومي، الحكومة بأجهزتها المختلفة من تشريعية وتنفيذية وقضائية، أي سلطة المجتمع الرسمية. ولكن للمجتمع صفات أخرى وسلطات أخرى. ووظائف أخرى... الخ لا علاقة لها بكل ما يرتبط بالحكومة[1]. وعندما عمت ظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم الثالث، أضيف معنى جديد للمفهوم، وتحديداً التمييز بين كل ما يتصف بالمؤسسات العسكرية وتقاليدها.

ومن ثم جاء الحديث عن مفهوم منظمات المجتمع المدني... كل مؤسسات المجتمع المدني وأعرافها وتقاليدها في مقابل المؤسسات الحكومية بما فيها العسكرية وأعرافها وتقاليدها المختلفة. إذن المقصود بصريح العبارة أي نشاط منظم يقوم به أفراد المجتمع من غير أن يكون لهذا النشاط أي علاقة بالسلطة الرسمية للمجتمع.. أي الحكومة. والأمر يتضح لنا تماماً إذا أدركنا التركيبة الاجتماعية للفرد وعلاقته المختلفة. والمعروف أن أي واحد من البشر يجد نفسه بالضرورة في شبكة من العلاقات الاجتماعية التي لا يمكن تجاهلها، فهو فرد مشارك في عدة دوائر اجتماعية متداخلة أو متناقضة، ولكن وجودها ووجود الفرد فيها لا مراء فيها، ولا يهم مدى شعور الفرد بها، أو مدى تجاوبه مع نشاطاتها.

هذه الشبكة الاجتماعية تضم علاقات لا حصر لها، فذلك يقدر بحسب تقدم المجتمع ورقيه. هناك علاقات الأسرة وعلاقات العشيرة وعلاقات القبيلة وعلاقات القرية وعلاقات الإقليم وعلاقات الدين وعلاقات الأصل والعرق وعلاقات اللغة وعلاقات المهنة وعلاقات الأجيال وعلاقات النشاط السياسي وعلاقات المذاهب السياسية وعلاقات الرياضة وعلاقات الثقافة وعلاقات الترفيه وعلاقات .... وعلاقات .... الخ. وباختصار شديد هي علاقات في كل مجالات الحياة كلما تجددت وتنوعت مجالات الحياة كلما تنوعت وتجددت، ثم تعددت هذه العلاقات[2].

شبكة العلاقات الإنسانية هذه هي أصل المجتمع المدني، ومقولة أن الإنسان اجتماعي مدني بطبعه تتجلى هنا في أبهى معانيها[3]. فهو لا يعيش إلا في جماعة. والحياة في جماعة تنشأ منها العلاقات، أي من هذه العلاقات، عادة ما يشكل أهداف مشتركة لعدد من الأفراد، صغر أم كبر هذا العدد. فيدفعهم ذلك إلى العمل الجماعي الذي يكون في شكل منظمة أو تنظيم له مؤسساته وقواعد حركته، قد يكون ذلك تنظيم اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، وتختلف انتماءات الناس، لهذا التنظيم أو ذاك، باختلاف اهتماماتهم. تجد الواحد في حزب سياسي، والآخر في نقابة والآخر في جمعية ثقافية، والآخر طائفة دينية، والآخر في ناد رياضي، والآخر في قبيلة أو عشيرة، والآخر في اتحاد مهني... الخ مجموعة من المنظمات بشتى أنواعها وبمختلف أشكالها – تكون ما يسمى بالمجتمع المدني... وهي منظمات المجتمع المدني. ومن هنا فإنه يمكن تعريف منظمة المجتمع المدني

[1] Huntingten, S. P., Political Order in Changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1968), chapter one.

[2] Macrids, R. and Brown, B.E, Comparative Politics (Illinois: Dorsy Press, 1961), pp.127-128.

[3] Barkei, Ernest (ed.) The Politics of Aristotle, (New York: Oxford University Press, 1962), pp.101-105.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٣٠- ٤٠
DOI: 10.21928/juhd.20170315.02, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-776

بأنها أي تنظيم يضم جماعة ذات أهداف مشتركة، ويعمل هذا التنظيم وفق قواعد متفق عليها لتحقيق هذه الأهداف المشتركة وهذا معناه بالضرورة أن تتخذ الجماعة رأياً موحداً في قضية ما، ثم تحاول أن تؤثر على صانع القرار السياسي، (أي الحكومة) ليأتي هذا القرار في مصلحتها[١].

لابد لمنظمات المجتمع المدني من ثلاثة أركان تتمثل في الفعل الإرادي الحر والتنظيم الجماعي والقبول بمبدأ التعايش مع الآخرين[٢]، نقصد بالفعل الإرادي الحر أن المجتمع المدني لابد أن يتكون بالإرادة الحرة لأفراده.. حرية اختيار الانتماء لهذه المنظمة أو تلك. وبالتالي أصبحت علاقات القرابة لا تحسب من علاقات المجتمع المدني الحديث. ثم أن الإرادة الحرة تعني أن تنشأ المنظمة، من غير تدخل من الحكومة. أما التنظيم الجماعي فنعني به القبول بالقواعد المتفق عليها لأسلوب العمل.... شروط العضوية، وحقوق واجبات العضو وأخيراً، فإنه من أهم أركان المجتمع المدني، القبول بالتعايش مع المنظمات المختلفة الأخرى.

أي أن ترضى كل منظمة بوجود الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين. وذلك يعني فيما يعني الالتزام في إدارة الخلاف بين كل منظمة وأخرى، من ناحية وبينها والحكومة من ناحية أخرى، بالوسائل السليمة... بالحوار وبالإقناع... أو بالتسويات.

تطور المجتمع المدني:

النشأة التاريخية للمجتمع المدني قديمة قدم المجتمع البشري، ولكن العمل المنظم عرف في التاريخ الإسلامي والتاريخ الأوربي، والتاريخ الإسلامي منذ الدولة الأموية كان حافلاً بمنظمات المجتمع المدني على الرغم من اختلاف النظم السياسية وأساليب تعاملها مع الجماعات المختلفة[٣]. فقد نشأت جماعات عدة ذات أهداف مشتركة كانت تسعى لتنفيذها فكانت هناك جماعات فكرية وفقهية مثل الشافعية والمالكية والحنابلة ومدرسة أبي حنيفة. وهناك جماعات سياسية مثل الخوارج والشيعة وأهل السنة.. والمعتزلة... مع وجود فروع عدة لكل جماعة، وكانت هنالك هيئات الأوقاف المختلفة في كل مدنية، وأخيراً كانت هنالك الاتحاديات المهنية والنقابية التي صبغت المدينة بصبغتها، فهنالك حي النجارين مثلاً وحي النساجين، كما هناك "شيخ" للمهنة أو "مختار" يمثل زعامة اتحاد المهنة الذي تحول في عصور المسمين المتأخرة إلى "نقابي"[٤].

أما في تاريخ أوربا فإن المجتمع المدني لم يكن متشبعاً كما رأينا في تاريخ العالم الإسلامي، فالحكم الوراثي المطلق. وتقسيم المجتمع إلى طبقات، لم يتيحا فرصة لظهور تنظيمات عدة في المجتمع، ولم يعرف الناس منظمات مجتمع مدني مستقلة،

---

[1] Lind Bloom, C.E, The Policy Making Process, (Engle Wood Cliffs, N.J.: Prentice Hall inc., 1980).

[2] EencyClopedia of Social Sciences, p.

[٣] د. عماد الدين خليل: "الوحدة والتنوع في تاريخ المسلمين" مجلة إسلامية المعروفة، العدد (٥) يوليو ١٩٩٦م، ص٧٥-٧٩.

[٤] د. حسن علي الساعوري: "تأصيل العمل النقابي"، كتاب: مؤتمر الحوار النقابي، تحرير اتحاد عمال السودان، الخرطوم، ١٩٩٠م.

تماماً عن الحكومة ما عدا مؤسسة الكنسية واتحادات الإقطاعيين[1]، ولم تعرف أوربا تعدد الجماعات بتعدد أهدافها إلا في عصر النهضة وبالتحديد بعد الثورة الفرنسية، وما حدثته في المجتمعات الأوربية عند بداية القرن التاسع عشر.

ثم اختلف الأمر في أوربا بعد عصر النهضة ودخلت معها الولايات المتحدة الأمريكية، فبقدر ما تعددت الأهداف المشتركة، تعددت الجماعات وتنوعت حتى أصبحت ظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة مرة، ومراجعتها مرات. وأحياناً تسمى جماعات المصالح، وأحياناً تسمى جماعات الضغط هناك جماعة تنظيماً دقيقاً، وأخرى من غير تنظيم، هناك جماعة تحتوي بنفسها على أغراضها ومصالحها، وأخرى تكون أعراضها خارج بنائها، هناك جماعة تسعى لهدف عام، وأخرى تكون خاص.. جماعة تهتم بالسياسة العامة للدولة، وأخرى بالسياسة التي تليها هي، وهذا هو الأغلب والأعم، هناك جماعات دفاعية هدفها قومي أو شخصي، وأخرى تخريبية تسعى للأضرار بالصالح العام. وهناك جماعة اقتصادية وجماعة غير اقتصادية وجماعة اجتماعية وأخرى غير اجتماعية... وجماعة قيادية وأخرى جماهيرية، وجماعة مركزية تقابلها أخرى فدرالية، هناك مثلاً: اتحادات العمال واتحادات التجار، واتحادات الغرف الصناعية، واتحادات المزارعين.... والزراعيين.... الخ[2].

مجال نشاط الجماعات:

المجالات التي تسعى فيها المنظمات لخدمة أغراضها متعددة، فمادام أن معظم سعيها مع الحكومة، فإن المجالات المفتوحة أمامها هي الأجهزة الثلاثة الرسمية، وتجديداً للسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية في الجهاز التشريعي هناك ثلاثة وسائل عبرها يكون الضغط: الأولي إعداد الدراسات والمعلومات الخاصة بالقضية المعنية، والثانية تقديم تقرير أو مذكرة أمام اللجان البرلمانية، وذلك للتأكيد أن القضية المعنية في مرحلة اللجنة قد وجدت الطرح الذي يقنع دوائرهم الانتخابية. هذه العلاقة قد تكون دعماً مالياً في الحملات الانتخابية، وقد تكون دعماً سياسياً في مرحلة التصويت. أما الوسيلة الرابعة فهي الرأي العام. أما مجال الجهاز التنفيذي، رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، ثم أعضاء مجلس الوزراء، فلابد لمنظمات المجتمع المدني من إقامة علاقة سواء كان ذلك عبر المستشارين، أو عبر الوزراء، أو عبر الدوائر الانتخابية، وفيها يستعمل نفس الأسلوب: الحجة والمنطق والدعم السياسي والدعم المالي في مواسم الانتخابات، أما العلاقة الممكنة والمثمرة مع الجهاز القضائي، فنسبة لأنه لا يجوز التعامل معه بالأساليب السياسية المتبعة مع الأجهزة الأخرى، فإن المنظمات لا تجد وسيلة متاحة غير الدراسات والمعلومات التي قد يساعدها في بيت خبرة قانوني، وآخر الوسائل التي تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني هي التأثير على الرأي العام[3]. ولما كان الرأي العام دور كبير في توجيه صانعي القرار السياسي، أصبح ذلك ذراعاً أساسياً لأي منظمة ضغط، أو مصلحة في تحقيق أهدافها ولهذا لابد من عكس القضية للرأي العام برؤية الجماعة المعنية، ومن ثم فإن هذه الجماعة تتحرك في اتجاهين، الأول توفير المعلومات والحجج والبراهين التي تسند موقفها والتي تجد فيها أجهزة

[1] Huntington, op. cit, Chapter on Political Development in Europe.

[2] إبراهيم درويش، علم السياسة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م) ص٢٩٦-٢٩٨.

[3] Turman, D. The Government Process, (New York Alfred A.Knopf, 1951), p.213-262.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٣٠- ٤٠
DOI: 10.21928/juhd.20170315.02, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-776

الإعلام مادة جاهزة، وقضية واضحة المعالم والثاني أن تكون الإمكانيات المالية للمنظمة كافية بحيث تستطيع القيام بنشر رؤيتها في كل أجهزة الإعلام.

فاعلية الجماعات:

أما مدى فعالية نشاطات منظمات المجتمع المدني، فذلك يعتمد على عوامل هي: حجم الجماعة وقوة القيادة ووحدتها، وموقفها المالي، وأهدافها المعلنة، وأخيراً الأسلوب الذي تتبعه في التعامل مع الآخرين[1]. من الأشياء المسلم بها أن كبر حجم الجماعة، ودقة تنظيمها ثم وحدتها خلف قيادة واحدة قيادة دربة في أعلم العام، يجعل نشاطاتها أكبر فاعلية من غيرها من الجماعات، ثم بعد ذلك تأتي أهمية طبيعة الهدف الذي تسعى له، فكلما كان الهدف أقرب إلى العام منه الخاص، فكلما توفر الجو المؤاتي لحركة الجماعة بثقة تامة، وهذا الو من بعد ذلك، لابد له من استعمال الأسلوب المناسب في العلاقات مع هذه الجهة أو تلك. فالقيادة الدربة هي التي تدرك متى تضغط، ومتى تساوم، ثم تنذر وتتوعد ثم تنفذ هذا الوعيد. ولكن كل ما ذكر سابقاً في أساسيات فاعلية الجماعة، لا يؤتي أكله، لو لم تكن للجماعة إمكانيات مادية للاتصال والعلاقات والإعلام، ولسرعة الحركة.

المجتمع المدني ومبادئ الحكم الراشد:

من ما تقدم يمكن تأكيد وجود علاقة إيجابية بين المجتمع المدني ومبادئ الحكم الراشد، وبالتالي تعتبر عاملاً مساعداً لترسيخ النظام الديمقراطي الذي لا يدانيه نظام في رعاية الرشد في الحكم. خلاصة ذلك فيما يلي:

١. تجذب الأفراد السلبيين سياسياً إلى دور إيجابي، وذلك لأنه لابد لهذا الفرد من أن تحركه بعض القضايا التي تمسه شخصياً. وشيئاً فشيئاً يتسع اهتمامه من الخاص إلى العام الذي يشاركه فيه أفراد آخرون قد لا يكونون سلبيين مثله وبالتالي يرتفع وعيه السياسي، فينتقل من السلبية إلى إيجابية الحركة (مبدأ المشاركة السياسية).

٢. إن الدراسات والمعلومات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني قد لا يهتم بها غيرهم، فتكون قيمتها على أقل تقدير، أن لا يصدر أي قرار من صانعي السياسة العامة من غير معلومات (مبدأ الشفافية).

٣. على الرغم من أن وظيفة منظمات المجتمع المدني تتعلق بمصالح قد تكون جزئية لا عامة، إلا أن هذا الدور يعتبر بمثابة رقابة منظمة على أداء الحكومة (مبدأ المساءلة).

٤. كثير من منظمات المجتمع المدني ذات أهداف عامة، أي لا تهم الأعضاء فقط، وإنما تنعكس ثمارها على الجميع مثل منظمات حماية البيئة وحقوق الإنسان (مبدأ المشاركة السياسية).

[1] Dhal, R., Modern Political Analysis, (Englee Wood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1984), pp.69-70.

٥. التفاعل والتداخل الموجود بين منظمات المجتمع المدني سواء كانت حركتها متناسقة أو متناسخة، يعتبر نوعاً من التدريب للتعايش والتسامح ثم التعاون والوصول إلى حلول ترضي الجميع. وهذا التدريب نفسه يهيئ الأفراد والجماعات لنشاط عام، وهو النشاط السياسي في نظام ديمقراطي. إذن فإن منظمات المجتمع المدني عبارة عن "مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية" فإنها تدرب أعضائها على الفنون والمهارات اللازمة للديمقراطية في المجتمع الأكبر. التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر.. والتصويت على القرارات ... وقبول النتائج (مبدأ المساءلة)[١].

٦. أثبتت أحدث الدراسات في هذا المجال بأن لمنظمات المجتمع المدني دور كبير في التنمية بصورة عامة. وفي دراسة الديمقراطية في المجتمع الإيطالي تبلورت علاقة بين عدد من المنظمات وتنوعها وبين التنمية الاقتصادية والسياسية. هذه المنظمات أطلق عليها العالم الاجتماعي الأمريكي بوتنام (Putnam) رأس المال الاجتماعي. ووجد أنها هي السبب الذي يجعل الديمقراطية ناجحة في شمال إيطاليا بينما كانت فاشلة في جنوبها. وقد وجد كذلك أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً برأس المال الاجتماعي (أي عدد ونوعية منظمات المجتمع المدني) وذلك معناه مدى قوة المجتمع المدني، فمنظمات المجتمع المدني تعطي أعضاءها مهارات متعددة، أهمها شبكة من الاتصالات التي تتيح للأفراد فرصاً للدول في بعض المشروعات والاستثمارات الاقتصادية، ومهارات العمل الجماعي في المنظمة يكون أرضية للنجاح في إدارة هذه المشاريع[٢]. كلما كبر عدد هذه المنظمات، وكلما تنوع، كلما هيأ جواً مؤاتياً للتنمية السياسية والاقتصادية والعكس صحيح (مبدأ الفعالية).

وبذلك يصبح نشاط منظمات المجتمع المدني مساعداً أساسياً في تنزيل مبادئ الحكم الراشد إلى الواقع، لأن مجال نشاطها شمل ستة من المبادئ السبعة، والمبدأ الوحيد الذي لم تساعد فيه مباشرة هو سيادة القانون إذ جاء دورها هنا غير مباشر في التدريب لممارسة الديمقراطية التي أساسها سيادة القانون.

إذن، يمكن القول بأن "المجتمع المدني يعني المجال الذي يحقق فيه المواطنون والمواطنات دورهم كمواطنين، ويعملون فيه بأسلوب تضامني أو تخاصمي، حيث يمكنهم فيه التشابك أفقياً، والعمل تضامنياً، وتنظيم أنفسهم كجماعة سكانية، ويمكنهم أن يوافقوا على المجال السياسي، أو يحتجوا ويرو أنفسهم كمنتجين للقوانين التي تحكمهم، فهم لا يعملون في هذا النطاق العام المفتوح بوصفهم أعضاء في عائلة، أو بيروقراطيين أو تجار، وإنما بوصفهم مواطنين"[٣]. لذلك فإن هنالك أهمية سياسية خاصة للمجتمع المدني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بترسيخ الرشد في الحكم. ذلك لأنه يسمح بتكوين جماعات متنوعة "تمتلك خبرات

---

[١] د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي ١٩٩٦م، (القاهرة: مركز خالدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر، ١٩٩٧م)، ص٣٠-٣١.

[2] See, Putnam, R.D., Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Lataly, (Princeyon: Princton University Press, 1993).

[٣] فرانك أدلوف، ترجمة عبد السلام حيدر، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م)، ص١٦١.

تنظيمية وتواصلية وإدارية، يمكن توظيفها لتحقيق درجة عالية من التعاون والتفاهم والتلاحم لمنع هيمنة مؤسسات السلطة هيمنة كاملة على المجتمع، والحيلولة بينها وبين احتكار وسائل التواصل والتفاهم والإعلام الضرورية لقيادة رأي عام مشترك. غياب مؤسسات المجتمع المدني يؤدي إلى زوال البنى الاجتماعية الوسيطة التي تتوسط بين الفرد والسلطة السياسية، ويفتح الباب على مصراعيه لظهور الطغيان السياسي والأنظمة المستبدة"[١]. – وهي الأنظمة التي يستحيل معها وجود أي نوع من أنواع الحكم الراشد.

إجمالاً، يخلص هذا البحث إلى أن المجتمع المدني له دور ضروري في تهيئة المناخ الاجتماعي الذي تطبق فيه مبادئ الحكم الراشد. لا يكون ذلك بطريقة مباشرة، وإنما بطريق غير مباشر. غياب منظمات المجتمع المدني يعني غياب الأرضية المناسبة التي تنمو فيها قيم الرشد في الحكم وتتزعرع. فهي بمثابة مراحل التدريب الأولى التي تترسخ فيها قناعة المواطنين بمبادئ الحكم الراشد، ويواكب هذه العملية التطبيق العملي في مجالات مصغرة، أي في كل منظمة. تلك هي ممارسة خدمة الصالح العام في كل مجال من المجالات. وهي ممارسة فيها الاعتراف بالآخر، وبالتالي استيعابه في النشاط المطلوب. هذا بالإضافة إلى القناعة الأساس في أن خدمة المصلحة العامة ليس حكراً على فرد أو مجموعة أفراد، وإنما هي واجب يتم التداول في أدائه الفينة بعد الفينة. أو ليس ذلك بعمليات التدريب على الحرص لإقامة الحكم الراشد، ومن بعد ذلك الاستعداد لترسيخه ثم إنجاحه؟ بلى ثم بلى ثم بلى وأكثر. يؤكد هذه المقولة التجارب السياسية في العالم التي أشارت إلى أن هنالك "علاقة عكسية بين المجتمع المدني والأنظمة غير الديمقراطية فكلما ضعف المجتمع المدني، زادت سطوة النظام غير الديمقراطي، والعكس إذا قوي المجتمع المدني ضعف نفوذ النظام غير الديمقراطي"[٢]. أقرب مثال لذلك ثورات الربيع العربي الفاشلة في مصر والناجحة في تونس، إضافة إلى نجاح الانتقال إلى الديمقراطية في كل من الفلبين واندونيسيا.

[١] لوي صافي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحكومة الرشيدة – بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسيات، (بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٥م).

[٢] عمر الخير، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي"، في الجمعية السودانية للعلوم السياسية (تحرير): قضايا الوفاق والتحول الديمقراطي في السودان، (الخرطوم، ٢٠١٥م)، الجزء الثاني، ص١٨.

المراجع:

1. Barkei, Ernest (ed.) The Politics of Aristotle, (New York: Oxford University Press, 1962).
2. Dhal, R., Modern Political Analysis, (Englee Wood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1984).
3. EencyClopedia of Social Sciences.
4. Hitcher, Dell, and Harold. W, Modern Government, (New York: Mead and Company), 1962.
5. Huntingten, S. P., Political Order in Changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1968).
6. Huntington, op. cit, Chapter on Political Development in Europe.
7. Lind Bloom, C.E, The Policy Making Process, (Engle Wood Cliffs, N.J.: Prentice Hall inc., 1980).
8. Macrids, R. and Brown, B.E, Comparative Politics (Illinois: Dorsy Press, 1961).
9. See, Putnam, R.D., Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Lataly, (Princeyon: Princton University Press, 1993).
10. Turman, D. The Government Process, (New York Alfred A.Knopf, 1951).

١١. إبراهيم درويش، علم السياسة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م).

١٢. حسن علي الساعوري: "تأصيل العمل النقابي"، كتاب: مؤتمر الحوار النقابي، تحرير اتحاد عمال السودان، الخرطوم، ١٩٩٠م.

١٣. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي ١٩٩٦م، (القاهرة: مركز خالدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر، ١٩٩٧م).

١٤. عماد الدين خليل: "الوحدة والتنوع في تاريخ المسلمين" مجلة إسلامية المعروفة، العدد (٥) يوليو ١٩٩٦م.

١٥. عمر الخير، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي"، في الجمعية السودانية للعلوم السياسية (تحرير): قضايا الوفاق والتحول الديمقراطي في السودان، (الخرطوم، ٢٠١٥م).

١٦. فرانك أدلوف، ترجمة عبد السلام حيدر، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م).

١٧. لوي صافي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٥م).

١٨. لوي صافي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحكومة الرشيدة – بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسيات، (بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٥م).